

كتعيبه ولا يملكه المشتري خلافا لما ولا يخرج
شي منها اذا كان الخيار لها وثمرته نظير في
استحقاقه كختم اجاز من له الخيار صح ولو صح
جهل صاحبه وان فسخ لا الا اذا علم وتم العقد
مموته ومضي المدة والاعتاق وتواجر وطلب
الشفقة بها من المشتري اذا كان الخيار له ولو
شرط المشتري الخيار لغيره صح فان اجاز
احدهما او نقص صح فان اجاز احدهما وعكس
الاخر فالاسبق اولى ولو كانا معا فالفسخ
تل ضيا على فسخ الفسخ وامادة العقد بينهما
بجاز باع عديدين على انه بالخيار في احدهما ان
فصل ثمن كل واحد منها وعين صح والا لا وكذا
لو كان الخيار للمشتري وصح خيار التعين فيما
دون الاربعة اشترى باختياره رضي احدهما
لا يرد الاخر وكذا خيار الروية والعيب
يلزم

يلزم البيع لو اشترى عبدا من رجلين صفقة
على ان الخيار لها فرضها احدهما وانه الاخر اشترى
عبدا بشرط خبزه او كتبه فظفر بخلافه استه به كل
ثمند او ترك بخلافه شرايه شاهة على انها حاصل
او تحلب كذا رطلا والقول للمنكر في الخيار كما
في دعوي الاجل والمضي **اشترى** جارية بالخيار
فرد غيرهما زعم انها المشتراة فقال البائع ليست
بي فاقول له وسجاز للبائع ويطيها ولو قال
البائع عند رده كان يحسن ذلك لكنه نسى عندك
فالقول للمشتري ولو اشتراه من غير اشتراط
كتب في خبزه وكان يحسن ذلك فنيبه في يد
البائع رده عليه **باب خيار الروية**
ما يثبت في الشراء والاجارة والقسمه والصلح
عن دعوي المال على شيء بعينه صح الشراء والبيع
للمالم براداه والاشارة اليه اولى مكانه شرط